جامعة مدينة السادات
معهد الدراسات والبحوث البيئية
المؤتمر الدولي السادس للدراسات والبحوث البيئية
نحوآفاق جديدة للتنمية المستدامة

مجلة الدراسات والبحوث البيئية (2021)المجلد الحادى عشر , العدد الرابع (a 4) :64 - 51

دور النمو الاحتوائي فى تطوير الخطط الحكومية للقطاع الصحي فى مصر

حبيبه طلعت مازن[1] ، نبيل نصر الحفناوي[1] ،عادل محمد عبد الرحمن[2]

1- معهدالدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

2- أكاديمية السادات فرع أسيوط

الملخص

أجريت دراسة لتوضيح إلى أي مدى تستجيب خطط وزارة الصحة والسكان في جمهورية مصر العربية لمدخل النمو الاحتوائي ومتطلبات استراتيجية التنمية المستدامة 2030. وهدفت الى تحديد المتطلبات المستهدفة لإعداد الخطط الاستثمارية لوزارة الصحة وفق تنبي مفهوم النمو الاحتوائي "Inclusive Growth" في إطار أهداف التنمية المستدامة (SDGs) . و الوقوف على تحديات إعداد الخطط الاستثمارية لوزارة الصحة والسكان. حيث تزامنت هذه الدراسة مع الازمات العالمية مثل جائحة كورونا والتي تتطلب تحديث وتطوير الخطط لمواجتها. تم استخدام المنهج المقارن للكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف أو القصور لكلٍ من وزارتي الصحة والسكان والتخطيط والتنمية الاقتصادية أهم المكونات الأساسية للنمو الاحتوائي تتضمن الاستثمار في رأس المال البشري، وخلق الوظائف لتعزيز التحول الهيكلي والنمو على نطاق واسع، وعدم التمييز والتحيز والاندماج الاجتماعي وتفعيل المشاركة البناءة، وخلق مؤسسات قوية، وترتيبات جادة للحماية الاجتماعية.

واستخلصت الدراسة أن استراتيجية الوصول للنمو الاحتوائي تتمثل في التركيز على الهدف الأوسع شمولاً وهو التنمية البشرية المستدامة بدلا من زيادة الدخول والناتج المحلي فقط ووضع استراتيجيات مستقبلية لضمان أن النمو المتحقق يكون احتوائياً (شاملاً). يتطلب التخطيط المواءمة بين ما هو مطلوب تحقيقه من أهداف، وما هو متاح فعلياً من موارد، الأمر الذي يُحتّم حسن تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد، والطاقات والقوى البشرية لتحقيق تلك الأهداف بكفاءة وفاعلية. على الرغم من تطوير منظومة التخطيط في الوقت الراهن ليتضمن تطوير المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية .

ولقد وجد أن عدد مسئولي وزارة الصحة والسكان بلغ 9 مفردة بنسبة 25.7% من إجمالي عينة البحث وهي 35 مفردة، واتفق منهم عدد7 مفردة بنسبة 77.8% على توافر الأبعاد القطاعية والمكانية للمشروعات الاستثمارية عند إعداد الخطط مما يشير لتوافر درجة مرتفعة من الوضوح في تصنيف المشروعات.

كلمات داله: النمو الاحتوائي - التنمية المستدامة - الخطط الاستثمارية - التنمية البشرية المستدامة

ABSTRACT

A study is conducted to clarify to what extent the plans of the Ministry of Health and Population in the Arab Republic of Egypt respond to the inclusive growth approach and the requirements of the 2030 Sustainable Development Strategy. And stand on the challenges of preparing investment plans for the Ministry of Health and Population. As this study coincided with global crises such as the Corona pandemic, which require updating and developing plans to confront them. The comparative approach was used to reveal the similarities, differences, or shortcomings of the Ministries of Health, Population, and Planning and Economic Development. The most basic components of inclusive growth include investment in human capital, job creation to promote structural transformation and growth at scale, non-discrimination and bias, social inclusion, and activating constructive participation. creating strong institutions and serious social protection arrangements.

The study concluded that the strategy for achieving inclusive growth is to focus on the broader goal, which is sustainable human development, instead of increasing

incomes and domestic product only, and to develop future strategies to ensure that the growth achieved is inclusive. Planning requires alignment between the objectives that are required to be achieved and the actually available resources, which necessitates the proper mobilization, coordination and directing of resources, energies and manpower to achieve those objectives efficiently and effectively. Despite the development of the planning system at the present time to include the development of the integrated system for the preparation and follow-up of the investment plan. It was found that the number of Ministry of Health and Population officials reached 9, or 25.7% of the total research sample, which is 35 individuals, and 7 of them, or 77.8%, agreed on the availability of the sectoral and spatial dimensions of investment projects when preparing plans, which indicates the availability of a high degree of clarity in the classification of projects.

Key worde: inclusive growth - sustainable development - investment plans - sustainable human development.

المقدمه

لقد فرضت ظروف اقتصادية ومحلية وعالمية على الاقتصاد المصري ضرورة اجراء اصلاحات جذرية وعميقة تستلزم تحولا تدريجيا ولكن في إطار زمني محدد، فقد شملت اصلاحات ادارية واقتصادية واجتماعية مما استلزم ادخال مفاهيم جديدة عند اعداد الخطط الحكومية لمواكبة هذه المستجدات العالمية.

حيث يعد تبني مفهوم النمو الاحتوائي "Inclusive Growth " من المفاهيم الجديدة في اعداد الخطط الحكومية حيث يشير الى نموا قائما على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية وفى جنى ثمارها بحيث يشعر به الجميع، وهو نمو احتوائي يدمج ما بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين والأقاليم الجغرافية.

- مفهوم النمو الاحتوائي

يعتبر النمو الاحتوائي "Inclusive Growth" نموا قائما على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية وفى جنى ثمارها بحيث يشعر به الجميع، وهو نمو احتوائي يدمج ما بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين والأقاليم الجغرافية.

النمو الاحتوائي (Inclusive growth)، هو مفهوم يقدم فرصا متكافئة للمشاركين الاقتصاديين خلال النمو الاقتصادي مع الفوائد التي يتحملها كل قسم من قطاعات المجتمع. ويتسع هذا المفهوم لنماذج النمو الاقتصادي التقليدية ليشمل التركيز على المساواة في الصحة ورأس المال البشري والجودة البيئية والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي .ويعني تعريف النمو الاحتوائي للجميع وجود صلات مباشرة بين محددات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي للاقتصاد والنمو الاقتصادي. البعد الاقتصادي الجزئي يجسد أهمية التحول الهيكلي للتنويع الاقتصادي والمنافسة، في حين يشير البعد الكلي للتغيرات في المجاميع الاقتصادية مثل الناتج الإجمالي القومي في البلاد (GNP) أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وعامل الكلي المدخلات .

والتخطيط هو التصور المستقبلي للأهداف المراد تحقيقها بدقة، وكذا آليات وسبل تحقيقها بالموارد المتاحة. ومن ثمّ يتطلب التخطيط المواءمة بين ما هو مطلوب تحقيقه من أهداف، وما هو متاح فعلياً من موارد، الأمر الذي يُحتّم حسن تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد، والطاقات والقوى البشرية لتحقيق تلك الأهداف بكفاءة وفاعلية. و تقوم جهات الإسناد الرئيسية والفرعية بإعداد خطط التنمية وتقديمها وفقاً لأولوياتها لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وتحصل على موافقتها على المشروعات المختلفة لتنفيذها من خلال خطط التنمية المستدامة المختلفة. وتشمل تلك الجهات الوزارات / المصالح الحكومية/ الهيئات الخدمية/ المحافظات/ الأقسام/ القرى/ المدن/ الأحياء/ الهيئات الاقتصادية/ الشركات العامة/ شركات قطاع الأعمال العام. وفيما يلى أهم الدراسات السابقة التى تناولت أواشارت الى هذا الموضوع :

دراسة مدحت حسن نصر حسن (2019) بعنوان

"محددات وتحديات النمو الاحتوائي ودوره في التأثير على استراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر في ضوء التجارب الدولية"

تتطرق هذه الدراسة الى العلاقة بين النمو الاحتوائي وأهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة وكيف يمكن وضع رؤية لعام 2030 يكون الغاية منها الوصول إلى تحقيق النمو الاحتوائي من خلال الاستفادة من تجارب البرازيل

والهند والصين في وضع نموذج يمثل استراتيجية لتحقيق النمو الاحتوائي في مصر بالشكل الذي يعزز من صور التنمية البشرية والاجتماعية.

دراسة سلوى سليمان (2013) بعنوان : "النمو الاحتوائي بين النظرية والحالة المصرية المحور الرابع: الاقتصاد السياسي للنمو الاحتوائي المؤتمر السنوي الثاني - إدارة التحول في مصر: رؤى سياسية واقتصادية"
وقد تعرضت الدراسة لتطور مفهوم النمو الاقتصادي حتى بروز مصطلح النمو الاحتوائي واستعرض أوضاع الاقتصاد المصري منذ عام 1952 حتى 2013 وما يعتريه من مصاعب اقتصادية ،وتخلص الدراسة إلى أن الحالة الراهنة في الاقتصاد المصري والتي بدأت منذ عقود تتطلب وضع الاقتصاد على المسار الصحيح الذي يحقق نمو قوى ومستدام من خلال البحث عن علاج يتضمن أولويات عاجلة وهى تخفيف حالات الفقر الشديد بالسيطرة على أسعار السلع الأساسية ووصول الدعم إلى مستحقيه ووضع حدود دنيا للمعاشات، وتنفيذ الحد الأدنى للأجور ليكون عند 1200 جنيه ،ومساعدة المشروعات الصغيرة سواء بالتمويل أو التسويق والتوسع ، والإنفاق على الخدمات العامة الأساسية في القرى والمناطق الفقيرة لتحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص عمل عاجلة، وتقديم التسهيلات المختلفة للمشروعات السياحية والتصديرية، كما تحدد الدراسة أهدافا في الأجل القصير، والأجل الطويل . تمثلت الأهداف في الأجل القصير في الحفاظ على الاستقرار النقدي، وطمأنة المواطنين ولاسيما ذوى الدخول المنخفضة والثابتة، وتوفير السلع الأساسية والاستراتيجية ،وتعظيم إنتاجية الأنشطة القائمة ، وتشجيع الأنشطة التي تستفيد من انخفاض قيمة الجنية، والتقشف على كافة المستويات، والحد من الواردات الكمالية، وبالنسبة للأجل الطويل المقصود به النمو المستدام الذي يقوم على علاج الاختلال الهيكلي، واستهداف قاعدة تصديرية، والحد من سلبيات البيئة الاقتصادية والمتمثلة في الفساد والفقر والبطالة والافتقاد للأمن الاقتصادي الاستراتيجي في المياه والغذاء والطاقة.

دراسة رامي حسنى الأزهري (2011) بعنوان
"دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاحتوائي في الاقتصاد المصري" - رسالة ماجستير- قسم الاقتصاد- كلية التجارة – جامعة الزقازيق
تمثل هدف الدراسة في محاولة دراسة وتحليل الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الاقتصاد المصري للوصول إلى تحقيق النمو الاحتوائي بالإضافة إلى تحليل مدى فعالية السياسات المالية المستخدمة في تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعنية بتحقيق النمو الاحتوائي ومن هنا تظهر أهمية مفهوم النمو الاحتوائي والذي يعطى اهتمام أكبر لتضمين سياسات الأجل القصير والأجل الطويل في إطار يسمح بتحقيق عدالة التوزيع النقدي للدخول مع ضمان تعزيز فرص الوصول للخدمات الصحية والتعليمية للطبقات المستبعدة والتوجه بالاستثمارات نحو تلك الأهداف ركزت الدراسة على تناول قضية الفقر ،واعتبارها القضية الرئيسية للنمو الاحتوائي، وأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في التأثير على ظاهرة الفقر من خلال تأثيرات الموازنة العامة المباشرة، وغير المباشرة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية بما يكفل تحقيق نوع من النمو الاقتصادي الذي يؤدى إلى مزيد من العدالة الاجتماعية، ويمكن احتواء الفقر من خلال زيادة معدلات الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب من خلال برامج عامة تستهدف الطبقات المستبعدة بشكل خاص، واستعرضت الدراسة تعريفات النمو الاحتوائي، وتفترض الدراسة أن تأثير السياسة المالية على متغيرات مؤشر النمو الاحتوائي أنه يوجد تأثير إيجابي للسياسة المالية التوسعية على سرعة ونمط النمو المتحقق، وعلى عدالة التوزيع النقدي للدخل القومي ،وعلى توجيه الاستثمارات إلى المناطق الفقيرة، وخدمات الصحة والتعليم ،واقترحت الدراسة مؤشر للاحتواء يعبر عن وضع النمو الاحتوائي داخل الاقتصاد المصري وهو يعتمد في حسابه على دليل التعليم، ودليل الصحة ،ودليل الفقر والتشغيل، ومن خلال استعراض وتحليل مفهوم النمو الاحتوائي، وتحليل حالة الفقر في مصر والعلاقة بين أدوات السياسة المالية، وأدلة مؤشر الاحتواء والتحليل القياسي لاحتوائية النمو في الاقتصاد المصري توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهى أن نتائج مؤشر الاحتواء أظهرت فشل النمو الاقتصادي في احتواء مختلف الفئات المستبعدة حيث جاءت قيم مؤشر الاحتواء أقل من الواحد الصحيح على مدار سنوات الدراسة، وهو ما يشير إلى وجود اتجاه غير احتوائي للنمو في الاقتصاد المصري.

دراسة (Sakr, Hala M 2013)
The Road towards Achieving Inclusive Growth: With reference to the Egyptian Economy the Sixth Pillar: Challenges, Possibilities and Fiscal Sustainability.
المؤتمر السنوي الثاني - إدارة التحول في مصر: رؤى سياسية واقتصادية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة – مصر
تتعرض الدراسة لاستكشاف الركائز الرئيسية الثلاثة التي تراها السبيل لتحقيق النمو الاحتوائي وهي خلق الفرص وتوسيع نطاقها ،وضمان المساواة في الوصول لهذه الفرص الاقتصادية ،والحماية الاجتماعية لغير القادرين مع التركيز على التحديات التي تواجه هذه الركائز ،وتعرضت الدراسة للمفاهيم المختلفة للنمو الاحتوائي من خلال استعراض تعريفات الباحثين والمؤسسات الدولية ،وحددت الدراسة عناصر رئيسية للنمو الاحتوائي تمثلت في ،أن

النمو الاحتوائي يجب أن يكون في جميع القطاعات ،وعلى نطاق واسع ،ويجب ان يشمل الجزء الأكبر من القوة العاملة في البلد بما يحقق تكافؤ الفرص من حيث الوصول إلى الأسواق والموارد وبيئة غير منحازة للشركات والأفراد ،كما أن النمو الاحتوائي منظور طويل الأجل ويركز على توليد العمالة المنتجة بدلا من إعادة توزيع الدخل ،وتوفير فرص العمل للعمالة الجديدة ،ويجب أن تقوم الحكومة باتخاذ سياسات تعمل على إزالة القيود المفروضة على النمو وتخلق مجال متكافئ للاستثمار لزيادة النمو كما حددت الدراسة المتطلبات الأساسية للنمو الاحتوائي في ثلاث ركائز رئيسية وهي، خلق الفرص وتوسيعها ،وضمان المساواة في الحصول على هذه الفرص ،والحماية الاجتماعية لغير القادرين مع وضع سياسيات ناجحة للإصلاحات في قطاع الزراعة ،وبرنامج ضمان التوظيف ،وبرامج للتحويلات النقدية ،وسياسات صناعة وتنظيم للأسواق ،كما حددت الدراسة التحديات التي تواجه مصر في سبيل تحقيق النمو الاحتوائي ووضعت حلول لها تمثلت في أن على الحكومة ضرورة إتباع نمو واسع النطاق من خلال توفير فرص على نطاق واسع مع توفير البنية الأساسية الاقتصادية والقدرة البشرية (التعليم والصحة) أمر ضروري ،وأخيرا يجب استكمال شبكة الضمان الاجتماعي السليمة ويكون كل ذلك من خلال بيئة مواتية ،كما يجب أن تدعم الحكومة القطاع الخاص ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق فرص عمل وتوفير الائتمان والامتيازات والاستثمار في التعليم والتدريب والبنية الأساسية ،ولضمان نجاح استراتيجية النمو الاحتوائي يجب أن يسير الإصلاح السياسي جنبا إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي حيث أن الإصلاح المؤسسي والحكم الرشيد والشفافية ،وسيادة القانون كلها أمور لا غنى عنها لاستراتيجية النمو الاحتوائي تقوم على مشاركة جميع المواطنين في جهود التنمية وتوزيع ثمارها بالعدل بينهم.

دراسة (2007 Bhalla, S.)

Inclusive growth? Focus on employment. Social Scientist

تشير الدراسة إلى أهمية النمو بالمفهوم الاحتوائي، ومن خلال تأكيد خطورة التركيز فقط على تحسين المؤشرات الاقتصادية مثل نسب فقر الدخل وقياس إنتاجية العمل والأرض أو حتى معدلات نمو العمالة دون التطرق إلى مؤشرات التنمية البشرية فمثلا رصدت الدراسة في الهند أنه بالرغم من ارتفاع نسب العمالة إلا أن العمال فقراء ويعيشون في حالة معيشية متدنية، وتهدف الدراسة إلى الإشارة إلى مفهوم التنمية البشرية والاجتماعية للتدليل على النمو الاحتوائي.

عبد العزيز، سلوى محمد (2018) بعنوان

"تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة"
بحث مقدم لمجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

حددت الدراسة مكونات التنمية المستدامة بأنها نمو اقتصادي احتوائي، تنمية اجتماعية، حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها، وليسهم نمو قطاع التعليم العالي في دعم التنمية المستدامة للدولة يجب أن يحقق مفهوم النمو الاحتوائي، بأن تكون طريقة تمويله تضمن الكفاية، الكفاءة والعدالة. لذلك يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل مدى تحقيق الطريقة الحالية لتمويل التعليم العالي في مصر -القائمة على المجانية للنمو الاحتوائي من حيث كفاية الإنفاق، كفاءته وعدالته. وتعتمد المنهجية المستخدمة في هذا البحث على دراسة وتحليل بعض مؤشرات تمويل التعليم العالي في مصر وقدرتها على تحقيق النمو الاحتوائي،

إلى جانب تقديم البدائل المقترحة ليسهم التعليم العالي في تحقيق النمو الاحتوائي. وتتمثل أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، أن الطريقة الحالية للتمويل لم تسهم في تحقيق النمو الاحتوائي المستدام في مصر، لأنه تمويل غير كافي لانخفاض نصيب الطالب المصري من إجمالي الإنفاق على التعليم مقارنة بالعديد من الدول. وكذلك تمويل غير كفء، سواء من حيث المؤشرات الداخلية والمؤشرات الخارجية، ومن أهم المؤشرات على ذلك انخفاض ترتيب مصر بين دول العالم من حيث جودة التعليم العالي. كذلك غير عادل رغم المجانية المزعومة، فهناك تحيز للأغنياء ضد الفقراء، كذلك هناك تحيز مكاني وأيضا تحيز للذكور ضد الاناث.

وقد أوضح عرض الادبيات السابقة أن معظم هذه الدراسات تناولت مفهوم النمو الاحتوائي في إطار الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث ركزت بعض هذه الادبيات على مفهوم النمو الاحتوائي وعلاقته بالسياسات المالية وبعضها ركز على تمويل التعليم العالي لتحقيق النمو الاحتوائي مما يستفاد منها في صياغة الجزء الخاص بالإطار المفاهيمي للنمو الاحتوائي.

وتختلف هذه الدراسة عما جاء في الادبيات السابقة في محاولتها لتوضيح الإطار المفاهيمي للنمو الاحتوائي، ومدى علاقته بعدد من المفاهيم الإدارية الحديثة، كذلك دراسة كيفية إعداد الخطط الحكومية للقطاعات المختلفة وخاصة القطاع الصحي بشكل تطبيقي، مع اقتراح نموذج لتطوير إعداد ومتابعة الخطط الحكومية.

مشكلة الدراسة

رغم مجهودات الدولة لمحاوله تحسين الخدمة من خلال رفع المخصصات لوزارة الصحة والسكان إلا أن مشاكلها لم تنتهي بعد وعلى الرغم من ارتفاع المخصصات المالية فانه لم تشهد المنظومة الصحية أي تطور، بالإضافة إلى التفاوت الكبير في القدرات المؤسسية فخطط وزارة الصحة والسكان تعد مركزيا عن طريق الديوان العام بالوزارة كذلك الاستثمارات مما يترتب عليه عدم تكامل ودقة الخطط وكذا تفتيت الاستثمارات عند توزيعها على جهات الاسناد التابعة لها مثل مديريات الشئون الصحية على مستوى محافظات الجمهورية.

ولمواكبة التغييرات العالمية وتماشيا مع استراتيجية التنمية المستدامة 2030 كان لابد من تحديد عدة متطلبات للخطط الصحية منها "سعى برنامج الإصلاح الحالي إلى اعتماد نهج من القاعدة إلى القمة لوضع الخطط والميزانيات بهدف تعزيز استجابة المنظمة للاحتياجات الصحية الوطنية، توقيت الخطط وإعادة هيكلة وزارة الصحة والسكان طبقا للدور الجديد لها مع ضمان تخصيص الموارد الكافية لتطوير النظم الصحية والعمل المشترك بين القطاعات الذي تقتضيه الخطة الجديدة، كذا الاستحقاق الدستوري للصحة فطبقا للمادة (18) والتي تشير الى ان المواطن هو اساس النظام الصحي وأن له الحق في الرعاية الصحية وأن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3% من الناتج القومي الاجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية .... إلخ[1].

تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

إلى أي مدى تستجيب خطط وزارة الصحة والسكان في جمهورية مصر العربية لمدخل النمو الاحتوائي ومتطلبات استراتيجية التنمية المستدامة 2030. وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات بحثية هي:

- ما هي علاقة مفهوم النمو الاحتوائي والمفاهيم الإدارية الجديدة؟
- إلى أي مدى يتم تطبيق مفهوم النمو الاحتوائي في إعداد الخطط الاستثمارية للقطاع الصحي؟
- إلى أي مدى تأثرت الخطط الحكومية بالأفكار الاقتصادية الجديدة؟
- كيف يتم بناء الخطط الحكومية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة 2030 لوزارة الصحة السكان؟
- كيفية ربط أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والتطور في إعداد الخطط وتأثيره على الواقع الفعلي لوزارة الصحة السكان؟

أهداف الدراسة

- تحديد المتطلبات المستهدفة لإعداد الخطط الاستثمارية لوزارة الصحة وفق تنبي مفهوم النمو الاحتوائي "Inclusive Growth " في إطار أهداف التنمية المستدامة (SDGs) .
- الوقوف على تحديات إعداد الخطط الاستثمارية لوزارة الصحة والسكان.
- تزامن هذه الدراسة مع الازمات العالمية مثل جائحة كورونا والتي تتطلب تحديث وتطوير الخطط لمواجهتا.
- الوقوف على مفهوم النمو الاحتوائي باعتباره من الاتجاهات الحديثة للإصلاحات الإدارية والاقتصادية.

فرضية الدراسة

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مفهوم النمو الاحتوائي وخطة التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

أهمية الدراسة

*تتناول الدراسة تحليل العلاقة بين اثنين من المتغيرات التي تعد جميعها من أحدث أدبيات السلوك التنظيمي وهما النمو الاحتوائي، والتنمية المستدامة والتي حظيت جميعاً في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين، وبالتالي فه تساير التطور الاداري المنشود.

*دور التنمية المستدامة كمصدر هام لتعزيز الفعالية التنظيمية وتحقيق أهداف المنظمة، فإن تحديد مستوى هذا السلوك يساعد على تنمية القطا ع الصحي.

[1]) الدستور المصري لسنة 2014 المادة 18

حدود الدراسة

*بالنسبة للحدود الخاصة بمجتمع الدراسة: اشتملت الدراسة على جميع فئات المسئولين المعنيين بإعداد الخطط الاستثمارية للقطاع الصحي في مصر وبعض المشاركين في إعداد خطة التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 من منظمات دولية وغير حكومية.

*بالنسبة للحدود الخاصة بموضوع الدراسة، اقتصرت الدراسة على تناول مفهوم النمو الاحتوائي،

*بالنسبة للحدود المكانية: اقتصرت الدراسة الميدانية على المسئولين المعنيين بإعداد الخطط الاستثمارية للقطاع الصحي بوزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والصحة والسكان.

*بالنسبة للحدود الزمانية تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية بالعام المالي 2020/2019 حيث جائحة كورونا.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج المقارن للكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف أو القصور لكلٍ من وزارتي الصحة والسكان والتخطيط والتنمية الاقتصادية ومن ثم تحديد أقرب النماذج استجابة لأهداف التنمية المستدامة (SDGs). ومنهج دراسة الحالة للتحقق والفحص الدقيق المكثف لوزارة الصحة والسكان للوقوف على خطوات بناء الخطط والدور الفني لها في التنسيق فيما بينها وبين مديريات الشئون الصحية التابعة لها.

أنواع ومصادر البيانات

تعتمد الدراسة الحالية على نوعين من البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة وهى :-

*البيانات الثانوية

وهي البيانات المنشورة فى الكتب والأبحاث والدوريات والرسائل العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى خدمات الانترنت

*البيانات الأولية

وهي البيانات التي يتم الحصول عليها من مفردات عينة الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين مفهوم النمو الاحتوائي وخطة التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 وتم جمع هذه البيانات من خلال الاعتماد على قائمة استقصاء تم توزيعها على جميع فئات المسئولين المعنيين بإعداد الخطط الاستثمارية للقطاع الصحي في مصر وبعض المشاركين في إعداد خطة التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 من منظمات دولية وغير حكومية، وسوف يتم تصميم أداة جمع البيانات في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وفى ضوء المقاييس التي اعتمد عليها وصممها الباحثون الآخرون .

متغيرات الدراسة وأسلوب قياسها

*المتغير المستقل: النمو الاحتوائي

*المتغير التابع: تطوير الخطط الحكومية للقطاع الصحى

نوع وإجراءات العينة

بالنسبة لنوع العينة فقد اعتمدت الباحثة على الحصر الشامل لجميع المسئولين المعنيين بإعداد الخطط الاستثمارية للقطاع الصحي بوزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والصحة والسكان والعينة العشوائية بالنسبة لبعض المشاركين في إعداد خطة التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 من منظمات دولية وغير حكومية.

أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في قائمة استقصاء موجهة لجميع المسئولين المعنيين بإعداد الخطط الاستثمارية للقطاع الصحي بوزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والصحة والسكان وبعض المشاركين في إعداد خطة التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 من منظمات دولية وغير حكومية وينقسم الاستقصاء الي محورين بالإضافة الى المعلومات العامة للعينة يتناول القسم الأول محور النمو الاحتوائي والقسم الثاني يتناول أهداف التنمية المستدامة.

أساليب تحليل البيانات

سوف تعتمد منهجية معالجة بيانات هذه الدراسة على بعض أساليب التحليل الاحصائي المتوفرة في google Form وفى ضوء طبيعة متغيرات الدراسة

تقسيم الدراسة

تـم تقسـيم هـذه الدراسـة للإجابـة علـى فرضـية البحـث الـى ثـلاث اجـزاء بالإضـافة الـى الاطـار العـام للدراسـة والنتـائج والتوصيات والنموذج المقترح لتحسين إعداد الخطط الحكومية والمراجع وملاحق الدراسة.

الجزءالأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاحتوائي مقدمه الدراسة

وفـي هـذا السـياق، فقـد تـم دراسـة "الإطـار المفـاهيمي للنمـو الاحتـوائي" لينـاقش كـل تلـك القضـايا وذلـك فـي مبحثـين منفصلين على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم النمو الاحتوائي في إطار الخطط الحكومية.

وفي هذا المبحث يتم مناقشة المطالب التالية

- المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم النمو الاحتوائي في إطار الخطط الحكومية.
- المطلب الثاني: المفاهيم الإدارية الحديثة ومفهوم النمو الاحتوائي.

المبحث الثاني: الإطار الفكري والمنهجي لوضع الخطط الحكومية.

وفي هذا المبحث يتم مناقشة المطالب التالية

- المطلب الأول: المرتكزات والمحددات الرئيسية لخطة عمل الحكومة في ظل جائحة كورونا.
- المطلب الثاني: الخطوات المنهاجية لإعداد خطة عمل الحكومة في ظل جائحة كورونا.

الجـزء الثـاني: النمـو الاحتـوائي فـي إعـداد الخطـط الحكوميـة للقطـاع الصـحي ودوره فـي تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة فقـد تـم تخصـيص هـذا الفصـل والمعنـي بدراسـة " النمـو الاحتـوائي فـي إعـداد الخطـط الحكوميـة للقطـاع الصـحي ودوره فـي تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة " لينـاقش كـل تلـك القضـايا وذلـك فـي مبحثـين منفصـلين علـى النحـو التـالي: المبحـث الأول: أثـر أهـداف التنميـة المسـتدامة SDGsعلـى اسـتراتيجية التنميـة المسـتدامة رؤيـة مصـر 2030. وفي هذا المبحث يتم مناقشة المطالب التالية

- المطلب الأول: مبادرات التنمية المستدامة.
- المطلب الثاني: استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030.

المبحث الثاني: إعداد الخطط الاستثمارية للقطاع الصحي في ظل مفهوم النمو الاحتوائي.

وفي هذا المبحث يتم مناقشة المطالب التالية

- المطلب الأول: كيفية إعداد وزارة الصحة والسكان لخطتها الاستثمارية.
- المطلـب الثـاني: كيفيـة إعـداد وزارة التخطـيط والتنميـة الاقتصاديـة للخطـة الاستثمـاريـة لـوزارة الصحـة والسكان.

الجزء الثالث: دراسة تطبيقية للحالة المصرية في إعداد الخطط الحكومية للقطاع الصحي

المبحث الأول: الوضع الراهن للحالة المصرية. وفي هذا المبحث يتم مناقشة المطالب التالية

- المطلب الأول: الوضع الراهن لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- المطلب الثاني: الوضع الراهن لوزارة الصحة والسكان.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة التطبيقية. في هذا المبحث يتم مناقشة المطالب التالية

- المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية
- المطلب الثاني: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية.

وعليه فإن الرؤية الاستراتيجية لقطاع الصحة في إطار استراتيجية التنمية المستدامة تتمثل في العمل في ثلاثة

اهداف رئيسية:[1]

- النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والانصاف
من خلال الاهتمام بكل ما يؤثر في صحة المصريين من محددات اجتماعية وبنية تحتية ووعي عام.
- التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين بخدمات ذات جودة عالية
من خلال الاهتمام بتوفير خدمات علاجية ووقائية عالية الجودة ومتاحة لجميع المصريين القادرين وغير القادرين.
- حوكمة قطاع الصحة
من خلال اتاحة البيانات الدقيقة التي تؤدي الى اتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب مع تحسن كفاءة ادارة موارد القطاع في اطار من الشفافية والمساءلة.

نموذج لتدفق الخطة الاستراتيجية على مستوى الوزارة

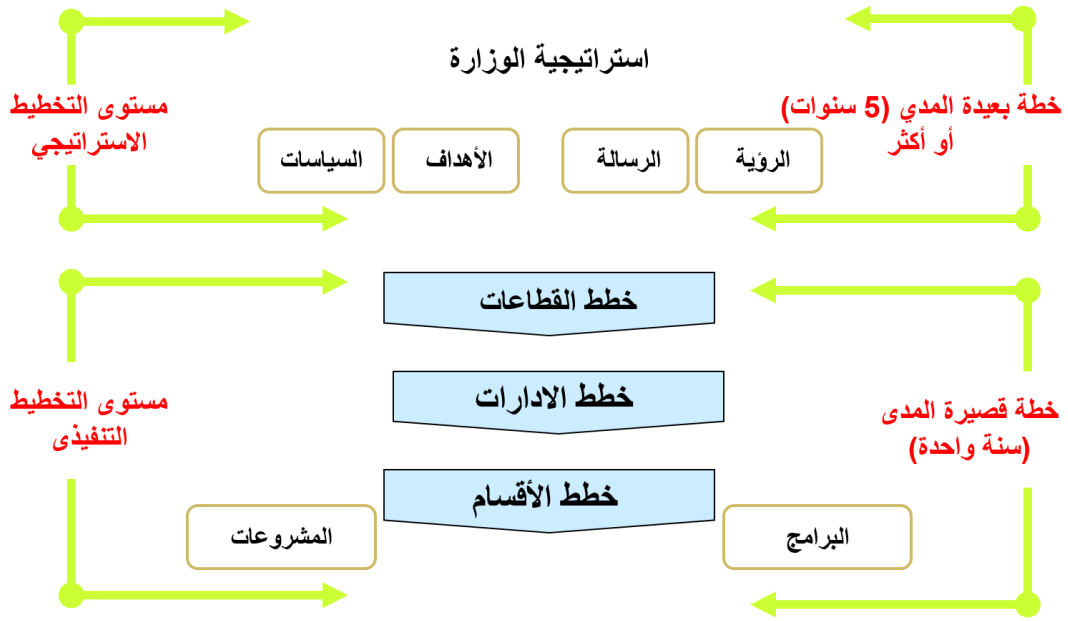

وسيتم تناول مستهدفات خطة الرعاية الصحية للعام المالي 2020/19 كمثال عملي لإعداد خطة استثمارية لعام واحد كما يلي:

- التطبيق التدريجي لنظام التأمين الصحي الشامل.
- توفير خدمات الطب الوقائي وتعميمها.
- التغطية الشاملة للمناطق الفقيرة بخدمات الرعاية الصحية الأولية.
- زيادة عدد الأسرة بالمستشفيات بحوالي 1200 سرير سنوياً.
- تطوير خدمات التمريض (900 خريج سنوياً)
- التوسع في برامج الرعاية البدنية للشباب بإنشاء مدن والأندية والمراكز الرياضية المتخصّصة ونشر مراكز الطب الرياضي (تطوير 300 ملعب خُماسي، وتطوير 100 مركز شباب سنوياً).[2]

تستهدف الخطة توجيه استثمارات كلية (عامة، وخاصة) للخدمات الصحية تصل في العام الثاني من الخطة (2020/19) لحوالي 27.5 مليار جنيه بنسبة 2.4% من جملة الاستثمارات في ذات العام مُقارنةً بحوالى 21.8 مليار جنيه بالعام السابق. وتُشكل الاستثمارات العامة منها16.71 مليار جنيه بنسبة (60.7٪) في حين تمثل الاستثمارات الخاصة النسبة المتبقية (39.3%)، مع استحواذ الجهاز الحكومي على نحو 87% من جملة الاستثمارات العامة [شكل رقم () ورقم ()].[3]

(1) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (مايو 2018) وثيقة الخطة الاستثمارية القسم الخامس.
(1) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (سبتمبر 2019) تقريرًا حول توجيه 27.5 مليار جنيه للخدمات الصحية خلال العام المالي الحالي
(1) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (يناير 2019) وثيقة الخطة الاستثمارية للعام المالي 2019 /2020.

شكل رقم (6/5)تطوّر الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع الصحة

(مليار جنيه)

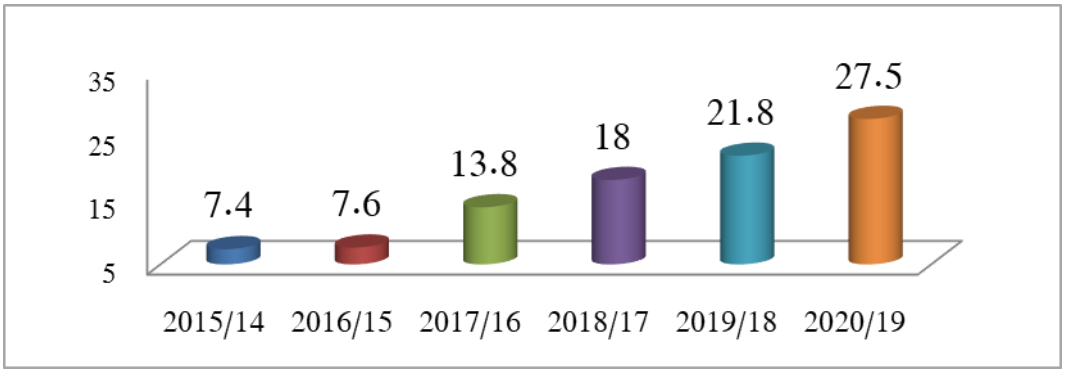

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

شكل رقم (2) مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لخدمات الصحة عام 2020/19

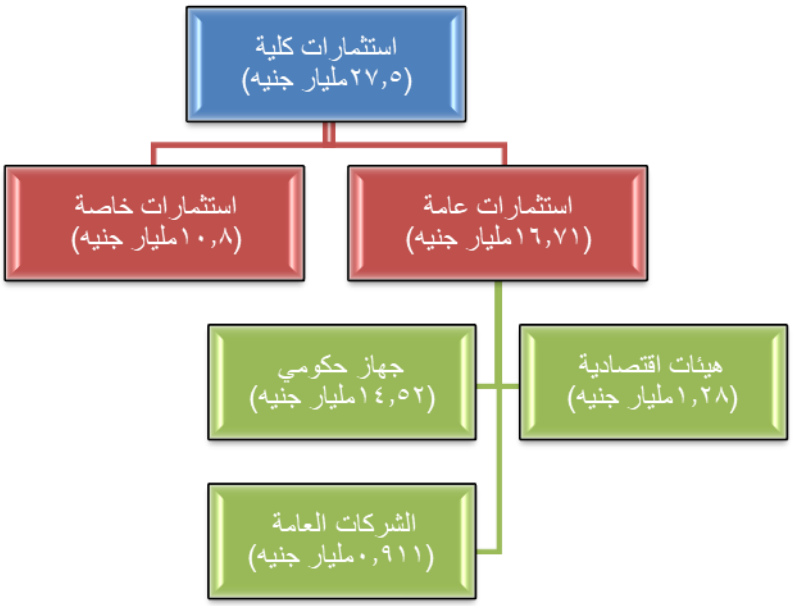

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الوضع المستهدف في الخطة الاستثمارية للعام المالي 2020/19 (1)

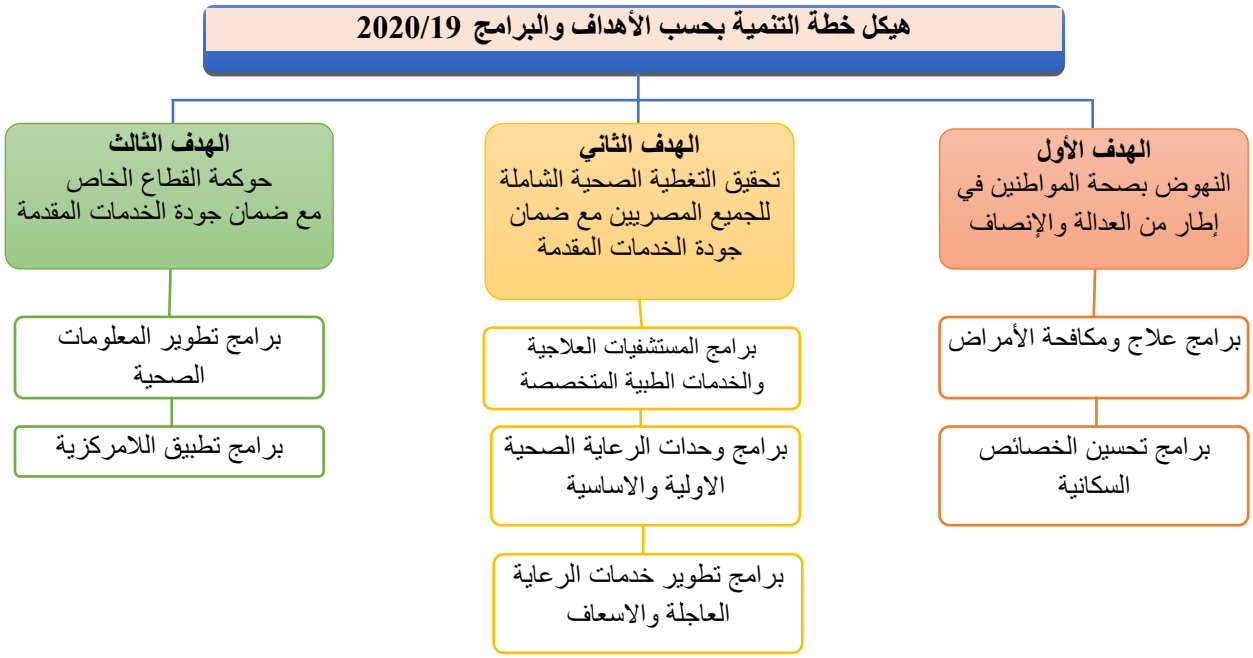

ومن المُستهدف تطوير خدمات المستشفيات الجامعية بإنشاء 200 حضّانة أطفال و400 سرير للعناية المُركّزة، علاوة على إنشاء وتطوير وتجهيز 12 مستشفى عام وسبعة مُستشفيات نموذجية المُخصّص لها 220 مليون جنيه، وتطوير 36 منشأة صحية في إطار منظومة التأمين الصحي الشامل والمُخصّص لها 673 مليون جنيه، وإضافة 700 سرير جديد.

(1) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (يناير 2019) وثيقة الخطة الاستثمارية للعام المالي 2019 /2020.

كيفية إعداد وزارة التخطيط للخطة الاستثمارية لوزارة الصحة والسكان

تستند خطة عام 2021/20 إلى مجموعة مُرتكزات تتبلور في: الالتزام بتنفيذ توجّهات الدولة – وما ينبثق منها من أولويّات ومُبادرات وبرامج عمل – للتصدّي لتداعيّات أزمة فيروس كورونا، والتوافق مع مُستهدفات الأجندة الوطنية لتحقيق التنمية المُستدامة "رؤية مصر 2030"، والوفاء بالاستحقاقات الدستورية المُتعلّقة بالنشاط الاقتصادي والخدمات الاجتماعية ذات الصِلة بالتنمية البشرية، وفي مُقدّمتها الخدمات الصحية والتعليمية.

فالخطة الاستثمارية هي خطة دورية (سنوية – ثلاث سنوات – خمس سنوات) في إطار خطة التنمية المستدامة يتم اعدادها من قبل جهة جهات الاسناد المسئولة عن اعداد وتنفيذ ومتابعة المشروعات الاستثمارية طبقا للباب السادس من الموازنة العامة للدولة بغرض التخطيط للاستثمار في مشروعات جديدة او استكمال مشروعات قائمة ويتم تجهيزهم وعرضهم في شكل مستويات للمشروعات (مشروع رئيسي ومشروع فرعي ،مشروعات جديدة, او استكمال مشاريع قائمة)، ويسمي مقترح جهة /جهات الإسناد ويكون تفصيلي لكل مشروع وايضا اجمالي للخطة الاستثمارية .

ويتكون كل مقترح/مشروع من مكون نقدي يشمل مصادر التمويل المقترحة مثل (خزانة عامة "محلي، أجنبي"، موارد ومصادر رأسمالية أخرى، احتياطيات ومخصصات أخرى، منح وقروض، الخ (ومكون عيني يحتوي البنود التي سيتم الاستثمار/الإنفاق عليها مثل المباني "سكنية، الغير سكنية"، الآلات والمعدات، التجهيزات، عدد وأدوات، وسائل نقل وانتقال، الخ بالإضافة الى بنود (نفقات إيرادية مؤجلة ومنها مباني نفقات وآلات نفقات وبعثات وابحاث ودراسات) ويجب ان يتطابق قيمة كلا من المكون العيني والمكون النقدي.

المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية:

إيماناً من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بأهمية التطوير الدائم لمناهج وأدوات وآليات الخطط التنموية، وتماشياً مع الالتزامات الدولية لجمهورية مصر العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، واتساقاً مع متطلبات تطوير وتحديث استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 والشروع في تنفيذ العديد من أهدافها وبرامجها الرئيسية.

وانطلاقاً من محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، والذي يهدف إلى أن يتميز الجهاز الإداري بالكفاءة والفاعلية من خلال بناء جهاز إداري قائم على الحكم الرشيد ويتمتع ببنية معلوماتية جيدة؛ جاء تطوير منظومة التخطيط على رأس أولويات الوزارة في الوقت الراهن ليتضمن تطوير المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية والتي تُعرف بأنها ذلك النظام الإلكتروني المتكامل الذي يربط وحدات الحكومة العامة التي تقوم بإعداد ومتابعة الخطط القومية والقطاعية والمكانية، فى ضوء أهداف التنمية المستدامة، وذلك لطلب الاستثمارات ومتابعة تنفيذها وتقييم أدائها التنموي. وتهدف هذه المنظومة إلى تحقيق ما يلي:

- ربط أهداف التنمية المستدامة الأممية وأهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 ببرنامج عمل الحكومة المصرية (2018-2022)، وكذا بكافة المشروعات التنموية التي تنفذها جهات الإسناد بجمهورية مصر العربية.

- تمكين كافة جهات الإسناد الرئيسية والفرعية من صياغة خططها التنموية وتقديم مقترحات تلك الخطط من خلال الاستمارات الإلكترونية لطلب التمويل والتي تتلاءم مع طبيعة جهات الإسناد المختلفة. حيث تم تبسيط وتسهيل تلك الاستمارات ليتم تعبئتها بالأسلوب الذي يساعد هذه الجهات على تقديم مشروعاتها في صورة متكاملة.

- تمكين العاملين داخل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، من استدعاء قواعد البيانات بسهولة ويسر وعرض تقارير عن المشروعات الخاصة بكل جهة اسناد بصورة تساعد على تسهيل وسرعة عملية اتخاذ القرار بقبول أو رفض المشروعات التي تتقدم بها تلك الجهات وفقاً للأولويات المقترحة منها، وكذا المعايير المتفق عليها محلياً ودولياً لتقييم المشروعات ودراسة مدى جدواها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن ثمّ متابعة تلك المشروعات وتقييم أدائها وتأثيرها التنموي حال قبولها بخطة التنمية المستدامة للدولة، أو حتى الاحتفاظ بها في قواعد البيانات الخاصة بالوزارة حال تأجيل أو عدم الموافقة عليها، ليتكون منها فيما بعد ما يعرف ببنك المشروعات المقترحة التي يمكن الرجوع إليها في أي وقت تحتاج إليه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أو جهات الإسناد المختلفة.

- تكوين اللبنة الرئيسية في بناء البنية المعلوماتية حول المشروعات المقترحة لكافة جهات الإسناد، والتي تخدم أهداف التنمية المستدامة الأممية، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 بأهدافها ومؤشرات قياس أدائها، وكذا برنامج عمل الحكومة (2018-2022) بما يسهل من عملية متابعتها.[1]

-إتاحة قدر كبير من الشفافية في عملية اختيار المشروعات المدرجة ضمن خطة التنمية المستدامة للدولة من خلال توحيد معايير الحكم على المشروعات والمفاضلة فيما بينها. كما تمكن قاعدة البيانات المتاحة من إعداد وتطوير خطط اقتصادية للأقاليم السبع لجمهورية مصر العربية، وكذا خطط للمواطن يتعرف من خلالها على كافة المشروعات القائمة بنطاق إقليمه أو محافظته أو حتى المدينة والحى/القسم أو القرية/الشياخة التي يقطنها.

نتائج وتوصيات الدراسة

نتائج وتوصيات الدراسة النظرية:

- فكر النمو الاحتوائي هو فكر ينتمي لدول شرق آسيا والهند والصين ودول أمريكا اللاتينية وخاصة البرازيل، وتعد تجارب دول البرازيل والهند والصين خير مثال على انتهاج فكر النمو الاحتوائي حيث قد نجحت هذه الدول في تحقيق النمو الاحتوائي بغاياته ومفاهيمه المختلفة.
- النمو الاحتوائي مفهوم جديد في الدوائر السياسية والاقتصادية في المحافل الدولية، وقد عضد من صعود هذا المفهوم تضمينه بصورة غير مباشرة في الأهداف الإنمائية للألفية MDGs وبصورة مباشرة في أهداف التنمية المستدامة SDGs من خلال الهدف الثامن "تعزيز النمو الاحتوائي المستدام ولم يكن هناك أهمية للفرد ولا التنمية البشرية والاجتماعية.
- أن النمو الاحتوائي ليس هو الغاية في حد ذاته ولكنه يعني الوصول إلي مستويات أعلي من الرفاهية لجميع فئات المجتمع بدون إقصاء من أي نوع لأي فئة في المجتمع كما أن أهم ما في التنمية هو السياسات التي تفعل قدرتها علي الاستدامة والتراكمية وبدون مبدأ الشمولية في أثار النمو فإن التنمية لا تستطيع الحفاظ علي نتائجها ،والنمو الاحتوائي هو النمو العادل الذي يعمل علي التقليل من عدم المساواة في المشاركة سواء في عملية صناعة التنمية أو في اقتسام ثمار النمو المتولد عن التنمية وتمكين الجميع دون إقصاء أو تمييز بين أي فرد أو جماعة في المجتمع من الوصول إلي الفرص المتاحة في الاقتصاد
- أهم المكونات الأساسية للنمو الاحتوائي تتضمن الاستثمار في رأس المال البشري، وخلق الوظائف لتعزيز التحول الهيكلي والنمو على نطاق واسع، وعدم التمييز والتحيز والاندماج الاجتماعي وتفعيل المشاركة البناءة، وخلق مؤسسات قوية، وترتيبات جادة للحماية الاجتماعية.
- استراتيجية الوصول للنمو الاحتوائي تتمثل في التركيز علي الهدف الأوسع شمولاً وهو التنمية البشرية المستدامة بدلا من زيادة الدخول والناتج المحلي فقط ووضع استراتيجيات مستقبلية لضمان أن النمو المتحقق يكون احتوائياً (شاملاً).
- يتطلب التخطيط المواءمة بين ما هو مطلوب تحقيقه من أهداف، وما هو متاح فعلياً من موارد، الأمر الذي يُحتّم حسن تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد، والطاقات والقوى البشرية لتحقيق تلك الأهداف بكفاءة وفاعلية.
- على الرغم من تطوير منظومة التخطيط في الوقت الراهن ليتضمن تطوير المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية والتي تُعرف بأنها ذلك النظام الإلكتروني المتكامل الذي يربط وحدات الحكومة العامة التي تقوم بإعداد ومتابعة الخطط القومية والقطاعية والمكانية إلا أنها مفعله بشكل جزئي وحيث الجزء الخاص بالمتابعة غير مفعل حتى الآن.

ثانيا: نتائج وتوصيات الدراسة الميدانية

(1)

- على الرغم أن التوزيع النسبي لمجتمع الدراسة وفقا للمسمى الوظيفي يتفق مع الشكل الهرمي للتنظيم إلا أنه لا يوجد درجة رئيس إدارة مركزية "وكيل وزارة" مما يدل على وجود فجوة إدارية بوزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والصحة والسكان.
- بلغ عدد مسئولي وزارة الصحة والسكان 9 مفردة بنسبة 25.7% من إجمالي عينة البحث وهي 35 مفردة، واتفق منهم عدد 5 مفردة بنسبة 55.6% مقابل نسبة رفض بلغت 22.2% على أن هناك نظام إلكتروني متكامل يربط وحدات الحكومة العامة التي تقوم بإعداد ومتابعة الخطط القومية والقطاعية والمكانية لطلب الاستثمارات ومتابعة تنفيذها وتقييم أدائها التنموي، أوضح بعض مسئولي وزارة الصحة أن هناك بعض المشكلات تواجههم في استخدام هذا النظام الإلكتروني مما يفسر انخفاض هذه النسبة، كما ترجع هذه النسبة المنخفضة الى انخفاض استجابة عينة مسئولي وزارة الصحية والسكان سواء في اتاحة البيانات أو المشاركة في استيفاء استمارة الاستبيان .
- بلغ عدد مسئولي وزارة الصحة والسكان 9 مفردة بنسبة 25.7% من إجمالي عينة البحث وهي 35 مفردة، واتفق منهم عدد 4 مفردة بنسبة 44.4% مقابل نسبة رفض بلغت 22.2% على أنه يتوافر تمكين كافة جهات الإسناد الرئيسية والفرعية من صياغة خططها التنموية من خلال الاستمارات الإلكترونية لطلب التمويل هذه العبارة تحمل في طياتها الكثير من المعاني منها وجود مشاكل بالمنظومة الالكترونية خاصة من قبل جهات الاسناد والمتمثلة في وزارة الصحة والسكان أثناء الاستخدام مما يدل على وجود ضرورة ملحة على تطويرها وتلائمها مع احتياجات الجهات حتى يتم تعظيم الاستفادة منها، أيضا تدل هذه النسبة المنخفضة على وجود بعض المشاكل في الاستخدام فمن الممكن أن يكون هناك حاجة لمزيد من ورش العمل والتدريب لتقريب وجهات النظر.
- بلغ عدد مسئولي وزارة الصحة والسكان 9 مفردة بنسبة 25.7% من إجمالي عينة البحث وهي 35 مفردة، واتفق منهم عدد7 مفردة بنسبة 77.8% على أن هناك توحيد لمعايير الحكم على المشروعات المدرجة ضمن خطة التنمية المستدامة للمفاضلة فيما بينها حيث الاستمارات الإلكترونية لطلب التمويل تكون موحدة وهذا يجعل منها سلاح ذو حدين الأول حيث توحيد المعايير لكنه أغفل المشروعات ذات الطابع الخاص مثل مشروع "الإمداد بالتجهيزات الطبية المتخصصة" فهو يمد كل مشروعات وزارة الصحة والسكان بجميع التجهيزات الطبية فهو مستمر ولاينتهي في حين الاستمارات الإلكترونية أيدت بضرورة تحديد موعد بدء وانتهاء المشروعات.
- بلغ عدد مسئولي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية 22 مفردة بنسبة 62.9% من إجمالي عينة البحث وهي 35 مفردة، واتفق منهم عدد 14 مفردة بنسبة 63.7% مقابل نسبة رفض بلغت 13.6% على توافر الأبعاد القطاعية والمكانية للمشروعات الاستثمارية عند إعداد الخطط حيث أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية منذ مطلع عام 2014/2013 وهى تسعى الى تطبيق المنظومة الإلكترونية وتطبيق نظام GIS للمشروعات لتحديد مكان المشروعات الاستثمارية سواء الموجودة فعليا أو المزمع إقامتها وذلك ضمن دراسات الجدوى المقدمة من قِبل جهات الإسناد لدراسة مدى جدواها من دخولها الخطة وتنفيذها من عدمه.
- بلغ عدد مسئولي وزارة الصحة والسكان 9 مفردة بنسبة 25.7% من إجمالي عينة البحث وهي 35 مفردة، واتفق منهم عدد7 مفردة بنسبة 77.8% على توافر الأبعاد القطاعية والمكانية للمشروعات الاستثمارية عند إعداد الخطط مما يشير لتوافر درجة مرتفعة من الوضوح في تصنيف المشروعات سواء من الناحية القطاعية فهناك مشروعات بها أكثر من قطاع على سبيل المثال مشروع يقدم خدمة صحية وتعليمية فهو يصنف استثماراته الى نشاط صحي ونشاط تعليم، أما من الناحية القطاعية لابد من تحديد مكان المشروع والفئة المستهدفة والمستفيدة منه.

المراجع

- سلوى سليمان،(2012)." النمو الاحتوائي بين النظرية والحالة المصرية"، سلسلة أوراق بحثية، قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،." مصر فى أرقام"، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جمهورية مصر العربية.
- سلوى محمد عبد العزيز , 2018 "تمويل التعليم العالي فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة " , مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- رامى حسنى محفوظ الازهرى , 2011, " دور السايساسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى " رسالة ماجستير ,جامعة الزقازيق
- عبدالحليم عصام حسني محمد عبد الحليم , 2016 " القطاع السياحى المصرى فى ضوء التنمية السياحية المستدامة , مجلة البحوث القانونية والاقتصادية , جامعة المنوفية - كلية الحقوق

- Biltagy, Marwa (2015).” Education for sustainability vision and action of higher education for sustainable consumption”, international journal of economics and finance, vol. 7:12,.
- Elena Iancho vichina, Susana lundstrom (2009).Inclusive growth analytics framework and application”, World bank.
- Emily Cupito and Ray Langsten. (2011). Inclusiveness in higher education in Egypt", higher education, vol. 62. : 2
- George psacharopoulos, Harry Anthony (2004).” Returns to investment in education: A further update”, education economics, vol. 12: 2.
- Hala M Sakr (2013).” The road towards achieving inclusive growth: with reference to Egyptian economy”, research paper series, economic department, faculty of economic and political science Cairo university.
- Ifzal Ali (2007). Pro-Poor to Inclusive Growth: Asian Prescriptions”. ERD Policy Brief No. 48. May. Manila: Asian Development Bank (ADB).
- Johnstone B. and Marcucci p. (2007). Worldwide trends in higher education finance: cost sharing student loans, and the support of academic research’ UNESCO.
- Johnstone B. (2004). The applicability of income contingent loans in developing and transitional countries”, journal of educational planning and administration.
- K.R.Shah,(2008).” Sources of financing higher education economic and political weekly”, Vol. .43. No. 7.
- Lijing Yang Mccall, Brian. (2012). World education finance policies and highereducation access: A statistical analysis of world development indicators for 86countries”, international journal of educational development Vol. 23: 2.
- Samans, Richard (2015).” The inclusive growth and development report”, world economic forum.
- Saumen Chattopadhy (2007). Exploring alternative sources of finance higher education” economic and political weekly) Vol. 42 :42.
- William E. Becker, Darrell r. Lewis (1993). Higher education and economic growth”.